دور الرقمنة في تجاوز الأزمات

سلطان فيصل عبد الله نقادان المري
طالب بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
المملكة المغربية

الملخص:

ينطلق نجاح الدول والحكومات والمؤسسات من بناءها منظومة رقمية تعكس تحولها الرقمي التي بات ضرورة ملحة من أجل تجاوز مختلف الأزمات الحالية والمستقبلية، فمواجهة تلك الأزمات يتطلب منها العمل على إثبات قدراتها وملاءمتها للتغيرات البيئية المتغيرة باستمرار، وتشكل تحديا لها ، ولابد هنا أن نشير إلى أن العامل مع الأزمة منذ البداية بحس نقدي واستشرافي يعطي نتائج محمودة عكس التعامل معها، كما حصل مع أزمة كورونا، بنوع من اللامبالاة يؤدي إلى نتائج كارثية لولا وجود نظام رقمي مكن العديد من الدول الاستمرار في تقديم خدماتها بشكل إلكتروني كالتعليم مثلا.

الكلمات المفتاح: الرقمنة، الأزمات، التنمية، الفعالية، الكفاءة.

ABSTRACT

As the success of countries, governments, and institutions stems from building a digital system that reflects their digital transformation, which has become an urgent necessity in order to overcome various current and future crises. Facing these crises requires them to work to prove their capabilities and suitability to the constantly changing environmental changes, and constitute a challenge to them, and here we must point out Dealing with the crisis from the beginning with a critical and forward-looking sense gives commendable results, unlike dealing with it, as happened with the Corona crisis, with a kind of indifference that leads to disastrous results had it not been for the presence of a digital system that enabled many countries to continue providing their services electronically, such as education.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تشهد الاقتصادات العالمية اليوم تحولات جذرية غير مسبوقة في ظل الثورة الرقمية وثورة تكنولوجيا المعلومات، التي غدت خلالها المعلومة أحد أهم عناصر الإنتاج ومقوما أساسيا للنمو الاقتصادي. فقد تحول الاقتصاد المعاصر من نموذج يعتمد على الموارد المادية إلى نموذج قائم على المعرفة والمعلومات باعتبارها المصدر الرئيس للقيمة المضافة ولتعزيز الكفاءة الإنتاجية. وأسهم هذا التحول في إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ودفع الدول إلى تبني سياسات رقمية متقدمة تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة في إدارة الموارد وصنع القرار، الأمر الذي جعل نظم المعلومات والاقتصاد المعرفي في صدارة أدوات التنمية الشاملة والمستدامة. إن تكنولوجيا المعلومات لم تعد مجرد وسيلة داعمة للأنشطة الاقتصادية، بل أصبحت محركا رئيسا لاقتصاد ما بعد الصناعة، ومكونا جوهريا في رأس المال البشري القادر على الإبداع والتكيف مع متطلبات سوق العمل المتغير. فالتكامل بين رأس المال البشري والتقنيات الرقمية أوجد أنماطا جديدة من فرص العمل، ورفع كفاءة الإنتاج والخدمات، كما ساهم في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الابتكار والمنافسة. ويمثل الاستثمار في رأس المال البشري الرقمي أحد أهم الشروط المسبقة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد المستدام القائم على المعرفة. [1]

إلا أنه، ورغم المزايا العديدة التي جلبتها الإدارة الإلكترونية للمجتمع، فقد رافق هذه الإدارة الإلكترونية، العديد من السلبيات الخطيرة والمؤثرة في تهديد الأمن المجتمعي مثل انتشار الجرائم الإلكترونية التي تمارس بواسطة النظم المعلوماتية والمعدات الإلكترونية، وقد شكلت الجرائم تحديا ضخما أمام الدول والمجتمعات، نظرا لصعوبة كشف هذه الجرائم وما تتميز به من سرية وسرعة في الفعل وتأثير واسع على الثقة في المعاملات الإلكترونية.

لقد انخرطت دولة الامارات، في تبني الإدارة الإلكترونية كنموذج جديد لتدبير الحياة الإدارية، وقد ظهر ذلك جليا من خلال عدد من البرامج والمنصات والبوابات...وتزايد ذلك في فترة تفشي الجائحة، ورغم هذه الإيجابيات، فقد صاحب هذا النموذج تعدد الجرائم الإلكترونية التي هي أحد مخرجات التقنيات الحديثة التي تعتمد كثيرا على الذكاء بدون أن يحتاج الجاني إلى استخدام القوة والعنف كما هو في الجرائم التقليدية، لأن الذكاء هو الذي يخول للمجرم أن يبحث عن الثغرات واختراق البرامج المحصنة وضرب الرموز والأرقام السرية. وهي أمور لا يستطيعها كل الأفراد بل تحتاج إلى إمكانيات معينة على رأسها العلم والذكاء.

في ضوء ما أشير إليه أعلاه يمكن طرح الإشكالية العامة للبحث كالتالي :

كيف تساهم الرقمنة في تجاوز الازمات؟

بناءً على هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة التحول الرقمي وما هي محدداته؟
- كيف تتحدد المكانة الاستراتيجية للتحول الرقمي؟
- ما هو الدور والأثار الذي يخلفه؟

ولمقاربة الموضوع نقترح التصميم التالي:

المحور الأول: الإطار العام لمفهوم الرقمنة

المحور الثاني: مساهمة الرقمنة في تجاوز الأزمات

[1] *منال عشري*، تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري: رؤى للتنمية المستدامة 2030، *دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2023، ص 3.*

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الأول: الإطار العام لمفهوم الرقمنة

في عصر الرقمنة، أصبح التغيير أمرا حتميا. فكل يوم تظهر تقنيات رقمية جديدة تعيد تشكيل أنماط حياتنا، وطريقة عملنا، ووسائل تفاعلنا الاجتماعي. من صعود الذكاء الاصطناعي إلى انتشار الاتصال واسع النطاق، تحدث الابتكارات الرقمية تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي بوتيرة غير مسبوقة. وفي هذا السياق، يحتاج صانعو السياسات، وقادة الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني إلى بيانات دقيقة وحديثة تساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة في عالم مترابط ومتسارع التغير[1].

لعل أهم ما حققته الثورة التكنولوجية هو التأثير الكبير الذي أحدثته في بنية الإدارة حيث أن استخدام تكنولوجيا الاتصال كان لها الفضل الكبير في تحسين الأداء الإداري وتنزيل برامج واستراتيجيات ومخططات مختلف الوزارات بسرعة وسهولة ودون تعقيدات كما في السابق. وبالتالي، فإن استخدام الوسائط الإلكترونية أصبح ضرورة حتمية نظرا للمزايا الكبيرة التي يوفرها، ولهذا تسابقت الدول من أجل استغلالها واستخدامها، للانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية، ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة، لبلوغ تنمية شاملة ومستديمة وهو ما يعكس التحول الرقمي المتسارع عالميا وإقليميا.

والدول العربية، هي الأخرى، تبنّت خيار التحول الرقمي، ولو على مستويات متباينة، فمنها من تبنى استراتيجيات واضحة، وفي مقدمتهم دولة قطر، فقد خطت خطوات جبارة بوأتها مراتب متقدمة عالميا، حيث عملت على تبني استراتيجية الحكومة الرقمية لقطر من أجل تطويع التكنولوجيا لتحقيق القيمة الحقيقية للحكومة الرقمية وتلبية احتياجات كافة العملاء.

ولا شك أن التحول الرقمي يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية خصوصا التنمية المستدامة التي تفيد مواءمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الأولويات البيئية بهدف الحد من التدهور البيئي الحالي وتغير المناخ وذلك مع الحفاظ على الموارد الطبيعية قدر الإمكان بما لا يتعدى قدرتها على التجدد من أجل مستقبل الأجيال القادمة، أي أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة[2].

لقد أصبحت إدارة الأزمات سلوكا ومنهجا يحمل في طياته ملامح رؤية للتفاعل والتكامل مع متطلبات الحياة المعاصرة ومع متطلبات التكيف، مع القوى الحاكمة بالرشادة العقلية أو المتحكمة بغطرسة السلطة الإدارية، أو تلك القوى المقامرة والمغامرة التي نصنع الأزمات ونتعامل بها ومعها وفيها، فارضة سطوتها وفارضة جبروتها، لترضي طموحها المادي والمعنوي من أجل إعادة صياغة وتشكيل العالم، ليصبح أكثر انسجاما معها ومع قدراتها. إن هذا ليس مقصودا به قوى محددة بذاتها ...بل إنه أمر ملازم لكل القوى، حتى تلك التي لم تولد بعد. إننا قد نحار في نهم بعض الظواهر المتعلقة بالأزمات ليس فقط لغموضها، بل لما فيها من ضبابية مصطنعة، صنعتها قوى صنع الأزمة لتغطي بها على جانب من جوانبها الحقيقية الخفية والكامنة، بل إن هذه الحيرة أمر ملازم للتعامل مع الأزمات، لما فيها من عوامل و عناصر متلاحقة ومتقاربة يتصارع كل منها ويدفع الآخر دفعا، ويزيحه ليحل محله بسرعة شديدة يصعب معها رصد أي منها ومتابعته إلا من خلال أعين المتخصص الخبير، الذي لديه القدرة على أن يزيح هذه الضبابية المصطنعة، ويكشف عواملها وجوانبها، ويحلل الأزمة إلى أسبابها الحقيقية المحتملة، ويختبر مدى صدق هذه الأسباب والبواعث، ويعرف ويحدد

---

[1] *Digital Cooperation Organization (DCO):.* Digital Economy Trends 2025. *Riyadh: DCO Publications , 2024, P 14.*

[2] *مدحت محمد أبو النصر، التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص13*

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ماهي العوامل المؤثرة الفاعلة، وماهي العناصر المتأثرة المفعول بها؛ ومن ثم التعامل معها بعلمية وعقلانية رشيدة بعيدا عن الانفعال العاطفي المشحون بالتوتر والقلق والخوف معا والذي يحدث نتيجة ضغط الأزمة.

إن الفكر الأزموي قد يحمل في طياته نقصا لا يمكن تجاهله باعتباره علم حديث، لم تستقر جميع قواعده ونظرياته ومناهجه، كما أنه لا تزال أسراره الدفينة حبيسة مراكز إدارة وضع الأزمات في الدول الكبرى ... إلا أن هذا النقص لن يستمر إلى الأبد ، وهو نقص تكمله التجربة، وتغذيه روافد المعرفة والخبرة والممارسة العملية، وهي عملية مؤكدة الطرح والعرض، وهي بطبيعتها مستمرة باستمرار الحياة، واستمرار نشوء الأزمات، ومن ثم فإن ما هو مقبول اليوم و متعارف عليه، ليس بالضرورة ملائم للطرح غدا أو بعد غد[1].

إذ أن نجاح الدول والحكومات والمؤسسات ينطلق من بناءها منظومة رقمية تعكس تحولها الرقمي التي بات ضرورة ملحة من أجل تجاوز مختلف الأزمات الحالية والمستقبلية، فمواجهة تلك الأزمات يتطلب منها العمل على إثبات قدراتها وملاءمتها للتغيرات البيئية المتغيرة باستمرار، وتشكل تحديا لها[2]، ولابد هنا أن نشير إلى أن العامل مع الأزمة منذ البداية بحس نقدي واستشرافي يعطي نتائج محمودة عكس التعامل معها، كما حصل مع أزمة كورونا، بنوع من اللامبالاة يؤدي إلى نتائج كارثية لولا وجود نظام رقمي مكن العديد من الدول الاستمرار في تقديم خدماتها بشكل إلكتروني كالتعليم مثلا.

ولاشك أن دراسات إدارة الأزمة من منظور شامل، قد تطورت وأصبحت مجالا مشتركا لاهتمام وعمل باحثين وخبراء من مجالات متخصصة مختلفة، تجمع كافة فروع العلوم الإنسانية الاجتماعية والطبيعية[3]. وتعكس الاهتمام الدولي بها ومدى استيعابه لخطورتها، وقد مثلت جائحة كورونا هزة في ضمير المجتمع الدولي واستنفرت جميع مكنوناته العلمية والعملية والنفسية من أجل إدارة هذه الأزمة بما يتوافق مع حجمها وأثارها.

أما بخصوص أنواع الأزمات فيمكن أن تكون كالتالي:

- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
- الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها.
- الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.
- الأزمات الوبائية.

ويواجه العالم العربي الآن العديد من الأزمات الطاحنة سواء أزمات أمنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها. هذه الأزمات التي تُمثل تهديد صارخ للأمن القومي العربي، للتخطيط الاستراتيجي الذي هو واحدًا من أهم المداخل المنهجية العلمية لإدارة الأزمات بآلية رشيدة. ومما لاشك فيه أن للأسف الوطن العربي لم يوفق كثيرًا في إدارة أزماته، وأن تعامل غالبيه النظم العربية مع الأزمات سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية هو تعامل غير رشيد في إدارة الأزمات، مما يُمثل مسكنات لهذه الأزمات، ولا تُقدم حلول جذرية لها، مما يجعلها تختفي لفترة ثم تعود أشد وطاه، إلى أن تتحول الأزمة إلى كارثة بكل ما تحمله من معاني. أن الإدارة

---

[1] . محسن الخضري، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص10-11

[2] فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، دار المعتز، 2015، ص210

[3] عبد الكريم أحمد جميل، إدارة الأزمات و الكوارث، الجنادرية، 2016، 35

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الرشيدة للأزمات لهي المفتاح السحري لنظم رشيدة ومستقرة، ويسودها الرضا العام من الجماهير على أداء حكومته، والعكس صحيح، لذا إذا كان نبغي تحقيق تعزيز الأمن القومي في أي قطر عربي كان لازم على الحكومة أن تضع صوب أعينها منهجيات الإدارة الرشيدة للأزمات، حتى تحفظ لمجتمعها البقاء والرضاء، وهي واحدة من أهم مؤشرات تعزيز الأمن القومي الداخلي في أي دولة[1].

ولاشك أن التحولات الخطيرة التي تعيشها البشرية اليوم بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الذي شهدته حتى كبريات الاقتصاديات العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتداعيات التي ما زالت أثارها تظهر يوماً بعد يوم على مستوى اقتصاديات معظم دول العالم والشركات العالمية والإقليمية، فقد أضحى التحول الرقمي واستشراف المستقبل من الضروريات الملحة على الدول والمؤسسات للتعايش مع الواقع المستجد والانطلاق نحو مستقبل أفضل. فالتَكَيُّف المطلوب للتعايش مع التحديات الحالية، يحتاج إلى تحرك متأني مبني على رؤى مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار بيئة العمل المحيطة، وكذلك البيئة الداخلية سيما الموارد البشرية والتي تعتبر الأساس لنجاح انتقال الاستراتيجية من الوثيقة إلى الحقيقة. كما أن تسارع هذه التطورات الخطيرة حتمت على هذه الخطط الاستراتيجية أن تكون مرنة ومتطورة، وأن تأخذ بعين الاعتبار التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل.

المحور الثاني: مساهمة الرقمنة في تجاوز الأزمات

منذ انطلاق الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، شهد العالم تحولات اقتصادية وتقنية متعاقبة مثلت موجات متتابعة من التطور البنيوي العميق. كانت البداية مع الآلة البخارية التي دشنت عصر المكننة، ثم جاءت الكهرباء والإنتاج الكمي لتؤسس لموجة ثانية من التقدم الصناعي، أعقبتها ثورة الحوسبة الرقمية في منتصف القرن العشرين. واليوم، يعيش العالم إرهاصات ثورة جديدة لا تقتصر على أتمتة الأدوات فحسب، بل تمتد إلى صناعة الذكاء ذاته. إنها ليست مجرد قفزة في مستويات الإنتاج أو التخزين والمعالجة، بل تحول نوعي في بنية النشاط المعرفي والاجتماعي، حيث أصبحت الخوارزميات قادرة على التعلم، والمحاكاة، واتخاذ القرار بصورة شبه مستقلة. تتميز هذه الثورة الخوارزمية عن سابقاتها بسمتين جوهريتين:

الأولى، عمقها الزمني وتسارعها المكاني، إذ تتجاوز الحدود الجغرافية لتعيد تشكيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي عالميا. والثانية، تغييرها الجذري لمفاهيم العمل والقيمة والإنتاج، فبينما مثلت الثورة الصناعية عصر "الآلة الميكانيكية"، تمثل الثورة الراهنة عصر الذكاء الصناعي والتحليل الخوارزمي، حيث يجري توجيه الجهد البشري نحو بناء منظومات قادرة على التعلم الذاتي واتخاذ القرار وتحليل السلوك البشري ضمن نماذج حسابية متقدمة. [2] إننا، إذن، أمام مرحلة معرفية جديدة تعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا، وتفتح آفاقا غير مسبوقة لتحولات الاقتصاد الرقمي العالمي.

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد ودقيق لمفهوم الاقتصاد الرقمي، نظرا لتعدد زوايا المقاربة واختلاف المنطلقات النظرية التي تناولته. فالبعض ينظر إليه من منظور تكنولوجي يركز على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين ينظر إليه آخرون من زاوية اقتصادية تحليلية بوصفه مرحلة متقدمة من تطور الاقتصاد العالمي. ويعزى هذا التباين إلى اتساع نطاق الاقتصاد الرقمي وتشابك مكوناته مع مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يجعل منه مفهوما متعدد الأبعاد، يجمع بين التقنية، والمعرفة، والتنظيم،

---

[1] *أمنيه سالم، إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص12*

[2] *الخوري، علي محمد. المجتمع الحديث في عصر الخوارزميات. المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، بالتعاون مع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الإمارات العربية المتحدة، **2024**. ص 13.*

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والابتكار. ويقصد بالاقتصاد الرقمي – وفقا لأغلب الاتجاهات الحديثة – ذلك النمط من الاقتصاد الذي يقوم على التفاعل والتكامل المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، بما يحقق الكفاءة، والشفافية، والقدرة التنافسية، والتنمية المستدامة. ويمثل هذا الاقتصاد مرحلة جديدة من التحول الهيكلي الذي تشهده الاقتصادات الوطنية والعالمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، حيث أصبحت البيانات والمعلومات والاتصال هي عناصر الإنتاج الأساسية إلى جانب العمل ورأس المال. [1]

يعرف الاقتصاد الرقمي في بعده التكنولوجي بأنه الاقتصاد القائم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات الرقمية (وخاصة الإنترنت) في أداء الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتعليمية والخدمية، مما يسهم في تسريع العمليات الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار. تشكل المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والبلوكشين، أدوات رئيسية في بنية الاقتصاد الرقمي الحديث. من الناحية البنيوية، ينظر إلى الاقتصاد الرقمي على أنه اقتصاد قائم على المعرفة، يعتمد على إنتاج وتداول المعلومات كمورد رئيسي للنمو، ويستند إلى بنية تحتية رقمية متطورة تسمح بتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود في الزمن الفعلي.

وقد أدى هذا النمط إلى تجاوز المفاهيم التقليدية للموقع الجغرافي والزمن الاقتصادي، بحيث أصبح العالم يعيش اقتصادا متشابكا، متصلا عبر شبكات الاتصالات، تتحرك فيه البيانات كما تتحرك رؤوس الأموال. كما يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي بوصفه الإطار المؤسسي الذي يمكن الحكومات والمؤسسات من تبني سياسات عمومية رقمية، وتحقيق التحول الرقمي في مجالات الإدارة العامة، والتعليم، والصحة، والخدمات المالية. فهو يتيح بيئة ديناميكية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توظيف الابتكار الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز جودة الحياة. [2]

أصبح الاقتصاد الرقمي اليوم حقيقة قائمة وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المعاصر، إذ لا يمكن إغفال دوره في معظم الاقتصادات الوطنية والعالمية. فقد تجاوز الاقتصاد الرقمي مرحلة المفهوم النظري ليصبح أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، لما يتيحه من إمكانيات في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز القدرة التنافسية للدول، ولا سيما تلك التي تسعى إلى تحقيق التحول الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار. وفي ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، يمثل الاقتصاد الرقمي بوابة المستقبل الاقتصادي، إذ تشير الاتجاهات الحديثة إلى أن تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكاملها في الأنشطة الاقتصادية، يفتح آفاقا واسعة لرفع معدلات النمو وتحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية. فمن خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتوظيف أدوات التقنية الحديثة، أمكن تحسين نوعية السلع والخدمات وزيادة الإنتاجية، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في الأسواق الإقليمية والعالمية. كما يسهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة عبر تحفيز الابتكار وتبني الأنماط الإنتاجية الذكية، التي تمكن الدول من تجاوز العوائق التقليدية المرتبطة بندرة الموارد، وتساعدها على تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري والمعرفي. ومن ثم، فإن التحول نحو الاقتصاد الرقمي لا يعد خيارا، بل

[1] *عاطف أحمد عبد العال زيدان*، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، *دار محمود للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2021م / 1442هـ، ص 13.*

[2] *عاطف أحمد عبد العال زيدان*، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به ، م. س، *ص 14.*

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدى المتوسط والبعيد. وتتجلى أهمية الاقتصاد الرقمي في المحاور الآتية: [1]

- رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية: يسهم الاقتصاد الرقمي في تطوير آليات العمل والإنتاج، من خلال إدماج التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية، وتسريع العمليات الإنتاجية، وتحسين جودة المخرجات.

- تحفيز الاستثمار والابتكار: يشكل الاقتصاد الرقمي بيئة خصبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والخدمات الرقمية، الأمر الذي يعزز من رأس المال المعرفي، ويوفر فرص عمل جديدة قائمة على المهارات الرقمية والإبداعية.

- توسيع قاعدة المعرفة ونشرها: من خلال المنصات الرقمية ومراكز البحث والتطوير، يسهم الاقتصاد الرقمي في بناء رأس مال معرفي مستدام، يتيح تبادل المعلومات والخبرات بين الأفراد والمؤسسات، مما يدعم استمرارية عملية التعلم والابتكار.

- تنويع مصادر النمو الاقتصادي: يقلل الاقتصاد الرقمي من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، عبر توجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات قائمة على المعرفة، مثل البرمجيات، والخدمات المالية الإلكترونية، والتجارة الرقمية، مما يضمن نموا اقتصاديا مستداما ومتنوعا.

- تحسين هيكل الاقتصاد الوطني: يؤدي التحول الرقمي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال زيادة مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتوسيع نطاق الصناعات الرقمية والإبداعية، وهو ما يسهم في تقليص العجز التجاري وتحسين ميزان الأداء الخارجي للدولة.

لم يعد الاقتصاد الرقمي مجرد ظاهرة عابرة، بل أصبح حقيقة قائمة تؤثر بعمق في النظام الاقتصادي العالمي، إذ لم يعد بالإمكان إنكار دوره المتنامي في معظم الاقتصادات، سواء المتقدمة أو النامية. فقد أظهر الواقع أن مساهمة الأنشطة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي للدول آخذة في الارتفاع بوتيرة متسارعة، ومن المرجح أن يتفوق الاقتصاد الرقمي في المستقبل القريب على الاقتصاد التقليدي، بوصفه رافعة رئيسية لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة. ويرى عدد من الباحثين، ومنهم والتر باول (Walter Powell)، أن الاقتصاد القائم على المعرفة والرقمنة يمثل مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي، حيث بات الابتكار والمعرفة المصدرين الأساسيين للقيمة والإنتاج، وليس رأس المال المادي فحسب. ولا جدال في أن الاقتصاد الرقمي يمثل مستقبل النمو العالمي، إذ إن التوجه المتزايد نحو استخدام الوسائط الرقمية والتقنيات الحديثة يعكس إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة حتى في الأسواق التقليدية. فالتحول الرقمي أتاح فرصا غير مسبوقة للإبداع والاختراع، وأسهم في تحفيز ريادة الأعمال وخلق وظائف جديدة ذات طبيعة تقنية، فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات. لقد ساهمت الرقمنة في تجاوز العقبات المرتبطة بالزمن والمكان، وفتحت المجال أمام تدفقات جديدة من السلع والخدمات ورأس المال البشري والمعرفي، مما أدى إلى بناء اقتصاد عالمي مترابط يعتمد على الابتكار كقيمة مضافة أساسية. وبذلك، أصبح الاقتصاد الرقمي بمثابة المحرك الجديد للنمو الاقتصادي، بديلا تدريجيا

[1] *عاطف أحمد عبد العال زيدان*، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به ، م. س، ص *19*.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عن النماذج الكلاسيكية القائمة على الإنتاج المادي وحده. وانطلاقا من ذلك، يمكن تلخيص أهمية الاقتصاد الرقمي في المحاور الآتية:[1]

- رفع الكفاءة وتحسين الأداء: عبر تطوير أدوات الإنتاج وأساليب الإدارة، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في كافة مراحل العملية الاقتصادية.
- تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة: من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق والخدمات الرقمية.
- خلق مصادر جديدة للدخل: عن طريق المشاريع المبتكرة القائمة على المعرفة والمنصات الرقمية.
- تحفيز الإبداع وريادة الأعمال: بتشجيع المبادرات التقنية وتمويل الأفكار المبتكرة عبر أدوات التمويل الرقمي.
- توفير فرص عمل متنوعة: بفضل توسع الاقتصاد الرقمي في مجالات البرمجة، وتحليل البيانات، والتجارة الإلكترونية، والتقنيات المالية(FinTech) .
- يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز البنية التحتية الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، خاصة في المجالات المعرفية والعلمية والتقنية، مما يؤدي إلى بناء رأسمال معرفي قادر على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التحول نحو اقتصاد قائم على الكفاءة والابتكار.
- كما يتيح التحول الرقمي تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر وحيد للنمو، عبر تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية، والصناعات الإبداعية. ويمكن ذلك الدول من تحقيق تنمية مستدامة تقوم على استثمار العقول بدلا من استنزاف الموارد، مما يعزز فرص التنافسية الاقتصادية طويلة المدى.
- إلى جانب ذلك، يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى تحول هيكلي في الأنظمة الاقتصادية، من خلال زيادة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات الرقمية، وتحسين موازين المدفوعات. كما يسهم في خلق فرص عمل نوعية جديدة مرتبطة بالمجالات التقنية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وهو ما يدعم الإدماج الاجتماعي والمالي، خاصة للفئات الشبابية.

يمكن تصنيف الدول العربية في مسارها نحو الاقتصاد الرقمي إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وفقا لمستوى الجاهزية الرقمية والبنية التحتية والقدرات المؤسسية: [2]

➢ المجموعة الأولى: الدول الرائدة رقميا: تضم الدول التي قطعت شوطا كبيرا في التحول الرقمي، مثل الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، والبحرين. تتميز هذه الدول بقدرتها العالية على التكيف، وسرعة الانتقال نحو المدن الذكية، وتطبيق التقنيات الحديثة، إلى جانب تطور بيئاتها التشريعية والتنظيمية الداعمة للابتكار، مما أتاح لها تحقيق مستويات متقدمة من الشفافية الرقمية وربط الخدمات الحكومية إلكترونيا.

---

[1] *عاطف أحمد عبد العال زيدان*، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، *دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021م.* ، *ص 18.*

[2] *عاطف أحمد عبد العال زيدان*، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به ، م. س، *ص 19.*

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- المجموعة الثانية: الدول الواعدة: تشمل الدول التي حققت تقدما ملموسا في تبني التحول الرقمي لكنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية في البنية التحتية أو التمويل، مثل الكويت، مصر، الأردن، لبنان، تونس، والجزائر. تظهر هذه الدول رغبة قوية في الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وتسعى إلى مواءمة تشريعاتها وبناء كوادر بشرية مؤهلة، غير أن ضعف الاستثمارات في الابتكار وعدم استقرار بعض الأطر التنظيمية يبطئ من وتيرة التحول.

- المجموعة الثالثة: الدول ذات التحول المحدود: تضم الدول التي ما زالت في المراحل الأولى من الرقمنة، نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسية معقدة، مثل العراق، سوريا، السودان، جيبوتي، فلسطين، ليبيا، الصومال، وجزر القمر. تواجه هذه الدول تحديات كبيرة تتعلق بضعف البنية التحتية للاتصالات والإنترنت، وانخفاض الإنفاق على التعليم والتدريب الرقمي، ما يجعلها بحاجة إلى استراتيجيات وطنية شاملة للتحول الرقمي مدعومة بالاستقرار السياسي والاستثمار الدولي.

خاتمة:

تشهد الرقمنة في العصر الحديث تحولا جوهريا في بنية النشاط الاقتصادي، إذ لم يعد الإنتاج يعتمد على رأس المال المادي وحده، بل أصبح يقوم على المعرفة، والابتكار، والبيانات، والتكنولوجيا بوصفها ركائز أساسية لتحقيق النمو والكفاءة التنافسية حيث تتداخل العديد من المفاهيم المستندة إلى التكنولوجيا مع مفهوم التحول الرقمي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الخلط بين التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا في تنفيذ الأعمال، رغم الاختلاف الجوهري بينهما من حيث الجوهر والغاية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/